

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.51  
30 November 1992

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

### الجمعية العامة

#### محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠٧٠٠

(ليسوتو)

السيد فوفولو

الرئيس :

(نائب الرئيس)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية [٣]

(ا) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(يتبع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section , Office of Conference Services , room DC2-0750 , 2 United Nations Plaza

١ (١ - ي)

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٢٩]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

برنامج العمل

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية [٢٤]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

A/47/PV.51  
1(a-z)

نظراً لغيب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فوفولو (ليسوتو) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ٢١ من جدول الاعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(١) 报 告 书 (Add.1 A/47/498)

(ب) م ش ر ع ق ر ا ر (A/47/L.13)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل هندوراس

لعرض مشروع القرار .

السيد كويفا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشرفني أن

أخاطب الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين هذه ، بهدف عرض مشروع القرار المتصل بالبند ٢١ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" . ويسرني أن أعلن أن وفود ترينيداد وتوباغو وغيانا وكندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار .

إن النظام المشترك بين الدول الأمريكية ، الذي تعود جذوره المؤسسة على  
القرن الماضي ، يتجلّى أفضـل تعبير عصري عنه في منظمة الدول الأمريكية ، بوصفـها  
الهيـة الـاقـليمـية التي تتفقـ عـلـيـها مع مـبـادـئ وـاهـداف الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ نـفـسـهاـ .

ينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على الا يفسر أي من أحكامه على نحو يضعف حقوق الدول الأعضاء وواجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة . إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، من جانبه ، يشير إلى مفهوم الترتيبات الإقليمية ، جاعلاً الاشارة بصورة خاصة إلى التسوية السلمية للمنازعات ، وهي مسألة كانت ولا تزال قائمة ، جزءاً لا يتجزأ من مفهوم منظومة الدول الأمريكية .

والتكامل بين هاتين المنظمتين واضح وبخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب أن يقوم النهج الإقليمي بدور هام في النظام العالمي الجديد .

وفي تقرير الأمين العام (A/45/499) المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ يرد وصف للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية خلال العامين المنصرمين . وهذا العرض يشهد على إنجاز أعمال كثيرة ونتائج عملية ومرضية للغاية .

ويسلم التقرير أيضاً بفعالية التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها رؤساء أمريكا الوسطى في إطار العملية السلمية دون الإقليمية - التي تدعو إلى التعاون بين المنظمتين لكافلة تحسين تنفيذ قراراتهما .

وبالمثل تشير الوثيقة A/47/498 ، التي تتضمن تقرير الأمين العام المؤرخ في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، إلى العديد من المشاورات وتبادل المعلومات بين المنظمتين وما تلا ذلك من إجراءات بشأن تنفيذ القرار ١٠٧٤٥ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ويشير التقرير إلى القرار AG/RES.1126 الذي يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ويلاحظ القرار بارتياح أن الامانتين العامتين للمنظمتين ستقيمان آلية مختصة لمتابعة التنسيق بين المنظمتين .

ودعماً لهذه الإجراءات اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية خلال دورتها العادية الثانية والعشرين قراراً جديداً بشأن هذا الموضوع (AG/RES.1119) . وفي ذلك القرار نوصي الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بمواصلة المفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق للتعاون بين الامانتين العامتين والتوقيع عليه . وبغية تحقيق هذا الهدف اتفق على عقد اجتماعات دورية بين المنظمتين لامتصاف

وتقييم التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية أو القضايا المتفق عليها بين المنظمتين .

ومن الجدير بالذكر أن منظمة الدول الأمريكية لا تزال ممثلة في لجنة الدعم ولجنة السياسات والمشاريع وفي الاجتماعات المشتركة بين القطاعات في إطار الخطة الخامسة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى التي اقيمت بموجب القرار ٢٣١/٤٢ .

وفي الفقرة ٩ من القرار ١٠/٤٥ تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض على الدورة السابقة والأربعين تقريراً عن تعاون الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية . وتحتضم الاستجابات لهذا الطلب ما يلي : وامض ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجيعه للتعاون النشط مع منظمة الدول الأمريكية على مستوى المقر والميدان على حد سواء . ومن أمثلة ذلك الاجتماع المشتركان المعقدان في آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٣ في نيويورك لمناقشة التعاون في مجال الموارد البشرية والمرأة والتنمية والعلم والتكنولوجيا والبيئة . ونوقشت أيضاً قضايا مثل سوء استخدام المخدرات والاستعداد لمواجهة الكوارث .

ومن خلال منظمة الصحة الأمريكية ، تقوم منظمة الدول الأمريكية بدور الوكالة التنفيذية لمشروع للادارة الصحية لبلدان أمريكا الوسطى بتمويل من الخطة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون الاقتصادي ، ويجري تنفيذ المشاريع المختلفة ذات الصلة أيضاً في إطار برنامج تأهيل المشردين واللاجئين والعائدين .

وتنفذ أيضاً بصورة مشتركة مشاريع هامة جديرة بالثناء مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الغذاء العالمي ، وللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والカリبي ، ومكتب موضوع الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وصندوق النقد الدولي وسبع وكالات دولية أخرى .

ويتعلق ما قلته بمشروع القرار الذي أتولى عرضه والذي يشير إلى المشاورات بين المنظمتين لتحسين تنسيق الأنشطة التكميلية .

وفي هذا الصدد ، أود أن أملأ الأضواء على النتائج في ثلاثة مجالات على الوجه الخاص : أولاً ، اتفاق بشأن وضع مكوك وآليات تكشف تبادل المعلومات بين الهيئتين لكفالة تحسين التنسيق . وثانياً ، الاضطلاع بعملية مرنة ومرية لتحديد البرامج والمشاريع والأنشطة المناسبة . وثالثاً ، اتخاذ ترتيبات للمتابعة .

ومن بين القضايا المختارة التي تقرر أن تتناولها الوكالات الرئيسية للمنظمتين على سبيل الأولوية البيئة ؛ ورقابة سوء استخدام المخدرات ؛ والمرأة والتنمية ؛ والوقاية من الأمراض والتخفيف من حدة المعاناة والأغاثة ؛ والتنمية الريفية والزراعة ؛ والهند وتنمية .

ومن ثم لدينا ثقة راسخة الجذور بأن التكامل الطبيعي بين المنظمتين سيترجم إلى آليات للتشاور والتنسيق تزداد كفاءة تدريجيا كلما زاد عدد الأنشطة .

#### الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

٢٥٣ (د) المؤرخ في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ ، أعطي الكلمة الان للأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية ، السيد كريستوفر توماس ..

#### السيد توماس (منظمة الدول الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

طلب مني الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، السفير جوا كليمونت بانا سورس أن أعرب للرئيس عن تهانئه الصادقة على انتخابه بالاجماع لي رئيس الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين . وطلب مني أيضا أن أتقدم بتحياته إلى الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالى . وإنني أفعل ذلك أيضا بالامانة عن نفسي .

وإني أقدر تمام التقدير فرحة مخاطبة الجمعية العامة في موضوع التعاون والتنسيق بين منظمتينا اللذين وصلنا إلى مستوى لم يسبق له مثيل خلال العاشرين الآخرين . وقد بثت الحياة من جديد في هذا التعاون وتعزز بعده الاجتماع العام الأول بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بشأن التنسيق بين المنظمتين هنا في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ . وقد افتتح هذا الاجتماع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة ، وشارك فيه ممثلون

(السيد توماس ، منظمة  
الدول الأمريكية)

عن الامانتين العامتين والوكالات المتخصصة للمنظمة الأمريكية والامم المتحدة . ويتضمن تقرير هذا الاجتماع توصيات بتعزيز وتعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الدول الأمريكية والامم المتحدة . ويتناول التقرير الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة (A/47/498) للجمعية العامة والذي يخص التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية انشطة التعاون العديدة بين وكالات المنظمتين منذ هذا الاجتماع التاريخي .

(السيد توماس ، منظمة  
الدول الأمريكية )

وبعد ذلك ، وامتناعاً لقرار خاص بالتعاون بين منظمة الدول الأمريكية وال الأمم المتحدة ، اتخد في الدورة العادلة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت في سانتياغو بشيلي ، قدم أمين عام منظمة الدول الأمريكية تقريراً إلى الدورة العادلة الثانية والعشرين التي عقدت هذا العام في جزر البهاما ، بشأن الاجتماع المشترك بين المنظمة وال الأمم المتحدة وأوجه التعاون بين منظومتينا .

ويصف التقرير التدابير التي اتتخذت والمشاورات التي جرت صوب تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الدول الأمريكية وال الأمم المتحدة . وقد قام بوضع إطار المحتوى السياسي لتلك المشاورات مكتب الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية ، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية . وأود أن أجمل هنا تقديرى العميق لوكيل الأمين العام السيد جيمس جوناه وموظفيه على ما أبدوه من تعاون .

كما أن مكتب الأمين العام المساعد قد أقام علاقات عمل وثيقة مع المدير العام السابق للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والمساعد الإداري والمدير الإقليمي المعنى بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ونتيجة لهذه التدابير والمشاورات ولمتابعة النتائج والتوصيات التي توصل اليها الاجتماع المشترك بين منظمة الدول الأمريكية وال الأمم المتحدة تسعى الاطلاع بعدها أنشطة تعاونية محددة .

وفيما يتعلق بالوكالات المتخصصة ان المدير العام السابق للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي يتحمل - بعد أمين عام الأمم المتحدة - مسؤولية الأنشطة التنفيذية للتنمية ، والتي تتضمن منظمات ووكالات متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، قد وافق على تكثيف الجهد لتعزيز التعاون وتوسيع نطاقه بين الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومتين .

(السيد توماس ، منظمة

الدول الأمريكية ٢)

إن التعاون مع المدير الإداري المساعد والمدير الإقليمي المعنى بـ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أدى إلى اتفاق على أن يقوم الممثلون الدائمون للبرنامج - الذين يقومون في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق للأمم المتحدة - بـ إجراء اتصالات أوثيق بمديري مكاتب الأمانة العامة لـ منظمة الدول الأمريكية في الدول الأعضاء بغية تطوير مزيد من التنسيق الوظيفي في انشطتهم . وقد حقق هذا التعاون الوظيفي تقدماً ملحوظاً .

وأود أن أقيض الضوء هنا على بعض مجالات كان فيها التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بالغ الفعالية . ففي مجال مراقبة إساءة استعمال العقاقير كان التعاون ملحوظاً بين لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير التابع لـ منظمة الدول الأمريكية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المنخرطة في برامج خاصه بالمخدرات . وفي اجتماع عقد مؤخراً في فيينا بين ممثلي لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمواد المخدرة تمت إرساء أساساً ملبياً لتعاون طويل المدى في تطوير البرنامج بين الوكالتين.

إن مجال الكوارث مجال آخر ساعد فيه التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة المنظمتين كلتيهما على الوفاء بـ بولياتهما في هذا الميدان . وقد اتخذ المجلس الدائم لـ منظمة الدول الأمريكية مؤخراً قراراً بشان تخفيف الكوارث الطبيعية من أجل التنمية المستدامة وفيه طلب من الأمين العام لـ منظمة الدول الأمريكية - بين جملة أمور - أن يكرر لـ الأمين العام الأمم المتحدة اهتمام منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى وكالات المساعدة الإنمائية الثنائية والإقليمية المتخصصة في انشطة درء المخاطر الطبيعية من أجل إنقاذ الأرواح والإقلال من الخسائر .

وفي مجال درء الكوارث أيضاً تمت في آذار / مارس ١٩٩٣ التوقيع على اتفاق بين الأمانة العامة لـ منظمة الدول الأمريكية وـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفيه

(السيد توماس ، منظمة  
الدول الأمريكية)

يوفر البرنامج مبالغ طائلة لبرنامج تدريبي في إدارة الكوارث تقوم بتنفيذها الأمانة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الدول الأمريكية .

إن توصيات الاجتماع العام لمنظمة الدول الأمريكية والامم المتحدة كانت موجهة أساساً للمشاركة في تقديم التعاون الفنى للبلدان الاعضاء في كلتا المنظومتين . ومع ذلك نشأت اشكال أخرى للتعاون بين المنظمتين للنهوض بأهداف كل منها . وقد تمثل أبرز أوجه التعاون بينهما في تحقيق الديمقراطية للدول الاعضاء ، وذلك بتقديم المساعدة وايفاد بعثات لمراقبة الانتخابات العامة في السلفادور ونيكاراغوا وهaiti .

وبشأن الأزمة السياسية المستمرة في هaiti ، تجسد التعاون بين المنظمتين في اتفاق الجمعية العامة على تأييد قرارات اجتماعات وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية بشان هaiti . ونتيجة لذلك ، وافق أمين عام الامم المتحدة على إيفاد موظفين من الأمم المتحدة فيبعثة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى هaiti في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ .

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى هaiti ، يجرى التعاون بين مكتب مساعد الأمين العام ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في صياغة خطة شاملة لتقديم المساعدة الإنسانية لهايتi . وإذا اتكلم اليوم أمامكم ، يعقد اجتماع في بورت أوبرنر بهايتi ، حيث يعمل معاً موظفون فنيون من المنظمتين لتشكيل هذه الخطة .

ويأمل جميع موظفينا في أن تمهّد الخطة السبيل لتدعم التنسيق المؤسسي بين منظومتيانا في معالجة هذه الحالة الإنسانية المأساوية .

لقد قام الأمين العام بطرس بطرس غالى في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة وفي تقريره المععنون "خطة للسلام" بإعادة تأكيد التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وألقى الضوء على القدرة الخامة لهذه المنظمات في التصدي لمشاكل منطقتنا . إن الطلبات المتزايدة على موارد كل من منظمة الدول

(السيد توماس ، منظمة  
الدول الأمريكية)

الأمريكية والأمم المتحدة تجعل من الضروري تكثيف هذا التعاون . إن منظمة الدول الأمريكية بوصفها أقدم منظمة إقليمية في نصف الكره قد اكتسبت خبرة فريدة في المساعدة في تطوير بلدان تلك المنطقة . وفي هذا الصدد ، استرعى انتباه هذه الجلسة إلى العرض المقدم من رئيس مجلسنا الدائم إلى رئيس مجلس الأمن لزيادة التعاون في تحسين التدابير الجماعية من أجل منع الصراعات الإقليمية وإيجاد حلول لها .

وأود أن أختتم كلامي بأن أؤكد من جديد أن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية ستواصل السعي لإيجاد سبل للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف المنظمتين كلتيهما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/47/L.13

والآن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة .

السيد موخودريف (مدير مكتب شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية) : أود أن أحيل الأعضاء علما بأنه إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/47/L.13 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، فإن الأمين العام لا يتوقع أن تترتب عليه أي آثار مالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

تعتمد مشروع القرار A/47/L.13 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.13 (القرار ١١/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا هذه المرحلة من

نظرنا في البند ٢١ من جدول الأعمال .

البند ٢٩ من جدول الاعمالالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(أ) تقرير الأمين العام (A/47/451)(ب) مشروع قرار (A/47/L.12)الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لممثل عمان

ليتولى عرض مشروع القرار A/47/L.12 .

السيد العميدين (عمان) : إنه لمن دواعي السرور والشرف أن أتحدث

اليوم في نطاق البند ٢٩ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" ، بوصفني رئيسا لمجموعة الدول العربية للشهر الجاري . ويطيب لي أن أتقدم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.12 بالنيابة عن الدول العربية التالية اسماؤها التي تبنت مشروع القرار الخاص بهذا البند ، وهي : الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن .

أود بهذه المناسبة أن أستعرض عناصر وبنود مشروع القرار المعنى الذي توليه الأمانة العامة للجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة اهتماما بالغًا وذلك لكون هذا المشروع في مجمل جوهره وأهدافه ينبع على تعزيز وتنمية أواصر التعاون والروابط القائمة بين هاتين المنظمتين ، عملا بعناصر وأهداف الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة .

ويهدف المشروع في روحه ونطه إلى تعزيز إمكانيات ووسائل التنسيق وآلياته على مختلف أصعدة التعاون ، ولا سيما الإنمائية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، وذلك في نطاق أحكام قرارات الأمم المتحدة ، وقرارات مؤتمرات القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب ، وانطلاقا من الأهمية الراسخة التي توليه الدول العربية للوفاء بتعهداتها والتزاماتها المترتبة على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة بموجب ميثاقها وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية .

ويبرز هذا النهج العربي الثابت من خلال سعي الدول العربية الدؤوب إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كافة دون انتقاء ، على أرض الواقع ، في سبيل إرساء قواعد الشرعية الدولية ومقومات التعاون والوفاق في عالم الغد ، الذي تتبلور آفاقه واحتمالاته وتحدياته ، وعلى نحو يؤمن النهوض بالمسؤولية الدولية الجماعية إزاء ضمان الأمن الجماعي وتحقيق العدالة وسيادة القانون بشكل متكامل على أساس من التكافل دون تمييز أو ازدواجية .

وبالتالي ، فإن استعراض الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المنطوق ، والفقرات الخامسة والسادمة والسابعة من الديباجة ، على سبيل المثال لا الحصر ، يدل على نحو قاطع على المساعي الحقيقة التي تبذلها دولنا من أجل تعزيز عملية السلام وجهود إعادة التعمير والبناء في لبنان ، ومن أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي قضية فلسطين لب هذا النزاع ، وبالتالي إنتهاء الاحتلال وإزالة آثاره بما يؤمن حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والعيش في أمن وسلام .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد أن مشروع القرار يأتي في نصه ومضمونه على تعداد كل أوجه التعاون والتشاور والتنسيق بين المنظمتين ، من أجل تحقيق المقاصد النبيلة الكامنة في صيانة السلام والأمن الدوليين بحذافيرها صوب إقامة عالم تزدهر فيه روح التعاون ونبذ المنازعات ، وتؤمن فيه الكرامة والاستقلال داخل مجتمعات متكافئة يعاوض ويساند بعضها بعضا على المستوى الإقليمي وفيما بين القاليم بل والعالم بأمره . ويطيب لي في هذا السياق أن أشاهد الأعضاء المؤرخين التصويت لصالح مشروع القرار قيد البحث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً لقرار الجمعية العامة

٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة للمراقب عن جامعة الدول العربية .

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية) : ميدى ، اسمحوا لي أن أضم صوتي لمن سبقوني في تقديم التهنئة لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين التي تنعقد خلال فترة هامة تزخر بالتطورات التاريخية الهامة والتحديات الكثيرة التي نسعى معا لايجاد الحلول السلمية العادلة والدائمة لها صيانة لمبادئ الميثاق وأهدافه .

إن انتخاب السيد متويان غانيف لهذا المنصب الرفيع يعبر عن ثقة المجتمع الدولي بكفاءته كما يعتبر تقديرًا واعترافاً بالمكانة المتميزة التي تتمتع بها بلاده بلغاريا في العالم .

إن جامعة الدول العربية التي قامت عام ١٩٤٥ قبل إنشاء الأمم المتحدة ببضعة أشهر تلتقي معها في العديد من الأهداف والتطبعات المشتركة ، خاصة في مجالات السعي لحفظ السلام والأمن الدوليين ، وكان من الطبيعي أن يبدأ بين المنظمتين تعاون مثمر وأن يزداد هذا التعاون مع السنين عمما وشمولًا ، وكما تعلمون فقد توج هذا التعاون بتوقيع إتفاقية عام ١٩٨٩ لتنظيم العلاقات بين المنظمتين وتوسيع مجالاتها ، تحقيقاً للمبادئ والأهداف المشتركة التي دعا إليها ميثاقاً المنظمتين .

إن جامعة الدول العربية كانت وستظل مباعدة إلى العمل على تدعيم دور الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها في المجالات كافة ، وخاصة تلك القرارات التي تؤكد على حقوق الشعوب في الحرية والسيادة والكرامة وتمكينها من ممارسة حقوقها الثابتة في تقرير المصير ، خاصة في منطقتنا ، وذلك حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة ، وإقامة السلام العادل والدائم ، هذه القرارات التي تتطلع إلى تنفيذها على نحو عادل وغير انتقائي حتى تكفل للأمم المتحدة المدققة التي تستحقها .

لقد أطلعنا في جامعة الدول العربية على التقرير الهام الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "خطة للسلام" والذي قدم فيه تحليلًا وتوصيات بشأن مسبل

(السيد أبو النصر ، جامعة  
الدول العربية)

تعزيز وزيادة فعالية دور الامم المتحدة على الاطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلام ، ونود في هذا الشأن التعبير عن التقدير والتأييد لما تضمنه هذا التقرير من آراء ومقترنات ، خاصة ما تضمنه بشأن التعاون من الترتيبات والتنظيماتاقليمية إعمالا لاحكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة . والجامعة العربية من جانبها ترحب بهذا التعاون خاصة بعد أن عرقلت الحرب الباردة في بعض الأحيان في الماضي الاستفادة الصحيحة من إمكانات هذا التعاون مما عرقل حل بعض المنازعات بالوسائل المتواخة في الميثاق .

ولقد رحبت جامعة الدول العربية بهذا التوجه الجديد واستجابت لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لها ، جنبا إلى جنب مع منظمات اقليمية أخرى ، للمشاركة في الاجتماع الذي دعا إليه الأمين العام في شباط/فبراير الماضي في نيويورك بغية اقتراح الأطراف المتنازعة في الصومال بقبول وقف إطلاق النار .

وتود جامعة الدول العربية في هذا الشأن أن تعبر عن تأييدها للبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ، وتشارك في توجيهه النساء إلى جميع الأطراف المتنازعة في الصومال بتسهيل مهمة الإغاثة وقبول التوأجد الفعال للأمم المتحدة ، كما تعبّر عن تقديرها للمجهودات التي قام ويقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة وجميع الأجهزة المعنية رغم المعوقات العديدة ، بغية الإسراع بنايجاد السبل الكفيلة بوقف نزيف الدم وتتأمين توزيع المعونات الإنسانية العاجلة تمهدًا لإيجاد حل سلمي في الصومال . ونؤكد من على هذا المثير عزم الجامعة العربية الأكيد على الامتنار في مدين العون لشعب الصومال الشقيق ومواءمة بذلك المساعي الحثيثة التي لم تتوقف منذ بدء المأساة ، متعاونين ومنسقين جهودنا في هذا الشأن مع ما تقوم به الأمم المتحدة . وأود بهذه المناسبة أن أضيف أن الجامعة العربية تُعد حاليا لإرساء فريق طبي شان لعاصمة المنطقة الشمالية الشرقية في الصومال بالإضافة إلى الفريق الطبي الآخر الموجود حاليا في المستشفى العام في مقديشو ، وأن الجامعة تننسق في هذا الشأن مع الأمم المتحدة .

لقد أوضح تقرير الأمين العام المعنى بالبند المطروح أمامكم اليوم والسبوراد في الوثيقة (A/47/451) ، أوجه التعاون المتعدد القائم حالياً بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية ، والمراحل التي قطعها هذا التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من ميادين التعاون الأخرى . ولا يفوتنا هنا الإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية ومنظوماتها المتخصصة للادارة المعنية بالتعاون الإقليمي بالأمم المتحدة ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجميع الوكالات المتخصصة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، للجهود والتدابير التي تبذلها لتعزيز أو اصر هذا التعاون المتميز القائم مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٠ ، عندما شاركت جامعة الدول العربية لأول مرة في اجتماعات الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى بعض صور التعاون والتنسيق المستمر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية خلال الفترة القادمة ، فسيعقد في تونس خلال النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، اجتماع رفيع المستوى يجري التحضير له حالياً بالتنسيق مع اليونيسيف وسيحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية والوزراء العرب المعنيون بشؤون الطفولة وكذلك المدير التنفيذي لليونيسيف بغية إرساء قواعد للتعاون المشترك بين الدول العربية والأمم المتحدة في مجال رعاية الطفولة في البلاد العربية . ونود في هذا الشأن أن نعبر عن التقدير للمجهودات التي تقوم بها اليونيسيف في هذا المجال .

كذلك أود أن أشير إلى المشاورات الجارية حالياً بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، للإعداد لاجتماع موسع بمناسبة مرور عشر سنوات على الاجتماع الأول الذي كان قد عقد في تونس عام ١٩٨٢ ، بهدف الاطمئنان على مسار التعاون القائم بين المنظمتين ولإجراء تقييم موضوعي شامل للتعاون خلال السنوات العشر الماضية ، ووضع تصور مشترك لمشاريع التعاون خلال السنوات العشر المقبلة . ونأمل أن يُسفر هذا التعاون عن المزيد من التنسيق بين المنظمتين والوكالات التابعة لهما في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة ، مستعينين في ذلك بالخبرات والكفاءات العربية المتوفرة محلياً وعالمياً .

وأود أن أشير في هذا المجال كذلك إلى اتفاق كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على عقد إجتماع مشترك خلال كانون الأول/ديسمبر القادم في جنيف بحضور العديد من الوكالات المتخصصة لكل من المنظمتين ، بغية وضع تصور مشترك لإرماء قواعد وتنسيق وتعاون فعال بين المنظمتين بما يهدف تحقيق بعض الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام المععنون "خطة للسلام" وبما يخدم الأهداف المشتركة التي تكفل صيانة السلام والأمن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط من ويلات الحروب والإعتداءات واحتلال الأراضي بالقوة لفترة طويلة ، ولقد أكدت جامعة الدول العربية مراراً وتكراراً مناداتها بضرورة ايجاد الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية وتأييدها للمساعي السلمية المبذولة حالياً لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، خاصة الأسلحة النووية .

وأود في هذا الشأن التأكيد على ترحيب جامعة الدول العربية بكل المساعي التي توفر الامن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ قانونا في مجال نزع السلاح بحيث تسري بمقاييس واحد على دول المنطقة كافة ، بما في ذلك اسرائيل التي ترافق للبيوم الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

لقد دعا مجلس جامعة الدول العربية مرارا إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل النووية والكييمائية والبيولوجية كافة . وأكد مجلس الجامعة في ١٢ سبتمبر/أيلول الماضي استعداد الدول العربية للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بقدر ما تستجيب اسرائيل للمطالب الدولية بانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية وفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) .

وتتابع جامعة الدول العربية الأعمال التحضيرية لمؤتمر حقوق الإنسان المزمع عقده خلال العام القادم . وتود في هذا الشأن أن تثني على الجهود المبذولة في سبيل اصدار وثيقة تأخذ بعين الاعتبار جميع حقوق الإنسان الأساسية وتعامل مع ومسائل تأكيد احترامها ، لا سيما حق الإنسان في تقرير مصيره وفي حريته واستقلاله والعيش في ظل الكرامة والأمن ، وتطبيق الاتفاقيات الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان في المنازعات المسلحة في كل مكان .

وأملنا كبير بأن تكون الأمم المتحدة بميثاقها وبما تمثله من قيم الإنسان الذي يقوم عليه العصر الجديد ، وهو العصر الذي نأمل أن تكون أعلى أهدافه مبادرة السلام والقانون والعدل وتحقيق السلام . ولئن شهد العالم خلال حرب باردة دامت عشرات السنين إضعافاً لدور الأمم المتحدة ، فاننا نأمل اليوم أن يكون البديل عن سياسة القطبين الماضية تعزيز فعال دور الأمم المتحدة ، حتى تقوم بدورها الذي رسمه الميثاق ابتدأنا به بعد جديد مبني على الاحترام الصادق لمصالح الشعوب وحقوقها في السلام العادل وفي الحرية والكرامة والمساواة . وفي هذا الإطار تنظر جامعة الدول العربية إلى

(السيد أبو النصر ، جامعة  
الدول العربية)

برنامج السلم الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة والذي تم التأكيد فيه على وجاهة الخصوص على مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في صنع وحفظ السلام وفي التعاون الاوسع بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق الأهداف المشتركة .

وختاماً تجدد جامعة الدول العربية تأييدها ودعمها لأهداف الأمم المتحدة ومقدار ميشاقها وتؤمن لها النجاح والفعالية لايجاد أفضل الحلول المناسبة للمشكلات والازمات التي نواجهها بما يوفر الكرامة والحرية والتنمية والازدهار لشعوب العالم كافة مؤكدين العزم علىبذل أقصى جهد ممكن نحو مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة بغية اقامة عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/47/L.12 .

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة .

السيد مخودرييف (مدير مكتب هئون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الأعضاء بأن الأمين العام لا يتوقع أن تطرأ أي آثار على الميزانية البرنامجية في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/47/L.12 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشرع الان في عملية التمويل .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنغال ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، البوسنة والهرسك ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، كندا ، الرأس الأخضر ، هيلي ،

الصين ، كولومبيا ، كومتاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إستونيا ، أثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمala ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، ليختنستان ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنستاين ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) ، المغرب ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، منغور ، اسبانيا ، صربيا ، السودان ، سورينام ، موازيلندا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، تринيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروجواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ميانمارينو .

اعتمد مشروع القرار ١٢/٤٧ A/٤٧/١٢ بأغلبية ١١٩ موتا مقابل موتين ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٢/٤٧) \* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الان للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم بعد التصويت ، أود أن أذكّر الوفود بأن مقرر الجمعية العامة ١٠١/٣٤ يقضي بأن تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق وبأن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد كليف (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها . بالرغم من أننا موتنا مؤيدن القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الذي اتخذتا ، فإننا نود أن ندلّي ببعض الملاحظات العامة . إننا نؤيد تأييدها تماما التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بما فيها المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب . وقد ملّط الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" الضوء على المنافع المتحققة من هذا التعاون . ويسعدنا أن نشارك في الإعراب عن تأييد تشجيع مواصلة تطوير هذا التعاون في إطار ميثاق الأمم المتحدة . غير أننا كنا نفضل أن يتناول هذا النوع من القرارات مسألة التعاون بعبارات تتحاشى إقحام عناصر خلافية . وبوجه خاص فيما يتعلق بالفقرة ٥ من منطق القرار ١٢/٤٧ الذي اتخذتا ، نود أن تستعرض الانتباه إلى ضرورة تجنب المسار بدور الأمين العام ، وإلى أن الدول الإثنتي عشرة لم تؤيد جميع ما أشير إليه في تلك الفقرة من قرارات .

\* بعد ذلك أبلغت وفود أذربيجان وليسوتو ومنغوليا وموريشيوس وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا الأمانة العامة بأنها كانت تبني التصويت مؤيدة .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من منطق القراء ، فإننا نود أن نقول مرة أخرى إن مضمونها لا ينبغي أن يشكل سابقة يحتاج بها في المستقبل . وينبغي أن تكون الأمم المتحدة حرة في الاستعانة بأفضل وأوفر ما يُتاح لها من خبرات .

#### الأنسة أستيفان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة هجوبية عن الانكليزية)

يؤسفني أن تكون الولايات المتحدة قد اضطرت إلى أن تموت ، كما فعلت في السنوات القليلة الماضية ، معارضة هذا القرار .

إن الولايات المتحدة تسع إلى تأييد العمل الذي تتطلع به جامعة الدول العربية وتأيد زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وقد أدت جامعة الدول العربية دوراً إيجابياً في أزمة الخليج ، وتعاونت حكومة بلدي مع أعضاء الجامعة في هذا الفرض . وقدمت اللجنة الثلاثية العليا التابعة للجامعة العربية إسهاماً مفيدة في تسوية الصراع في لبنان ، وقد تعاونت حكومة بلدي مع أعضاء الجامعة تحقيقاً لهذا الفرض كذلك .

غير أنها لا تستطيع ، كما ذكرنا في كل منة من السنوات القليلة الماضية ، تأييد قرار يتضمن عبارات وإشارات لا تتفق مع السياسات الإمامية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ، وهي عبارات وإشارات عارضتها دوماً . إن هذا القرار يطلب إلى الأمين العام ، في الفقرة ٥ من المنطق ، أن يساعد على تنفيذ قرارات للأمم المتحدة سبق أن عارضتها الولايات المتحدة . كما يتضمن القرار ، في الفقرة العاشرة من الدبياجة ، إشارة لا إلى التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بل إلى بيان صادر عن مؤتمر القمة العربي لعام ١٩٨٠ ، وهو بيان يتضمن عبارات وامتناجات غير مقبولة لا من الولايات المتحدة فحسب ولكن أيضاً من أعضاء آخرين عديدين في هذه الجمعية . ويؤمننا أن يكون قدمو هذا القرار قد اختاروا أن يضمّنه تلك الإشارات .

ونرحب بالفقرة السادسة الجديدة من الديباجة ، وهي الفقرة التي ترحب بعملية السلام التي بُدئت في مدريد ، ولكن يجب أن نسجل تحفظا . إن استفراد قضية فلسطين ووصفها بأنها الصراع في الشرق الأوسط تبسيط لصراع معقد للغاية يشمل إسرائيل والدول العربية بالإضافة إلى الفلسطينيين . وقد كنا نفضل صياغة أحسن لهذه الفقرة ، كما أنها كانت نود الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار مع أعضاء آخرين في الجمعية العامة .

السيد تايلور (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن كندا وهي نفسها عضوة في منظمات إقليمية تعرف قيمة التعاون الفعال بين المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة . وبالتالي ، نؤيد التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وموئلنا مؤيدين مشروع القرار . ولقد استعرضنا تقرير الأمين العام (A/47/451) ولاحظنا أنه يقدم أمثلة على التعاون الثنائي بين المنظومتين . وننوه أن يستمر هذا التعاون المثمر .

ومع ذلك ، نشعر أنها مفطرون إلى الإشارة إلى أن كندا لم تصوت مؤيدة لبعض قرارات الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٥ . والإشارة إلى هذه المسائل المثيرة للخلاف وازنتها إلى حد ما الفقرة الجديدة التي تشير بشكل إيجابي إلى عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط ، غير أنها نود أن يبين التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فضلا عن نص القرار ، الحالة الإيجابية الناجمة عن عملية السلام .

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن وفد الاتحاد الروسي يفضل عدم مساعي الهيئات والمنظمات الإقليمية إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص في مجالات ضمان الأمن ومنع نشوء الصراعات وتسويتها ، والاستجابة للطوارئ الإنسانية والبيئية . والخبرات الأولية المستقاة من التفاعل بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أخذة في التراكم بصورة تدريجية في أوروبا وأفريقيا وفي عدد من الأقاليم الأخرى . ولذلك أيدنا مشروع القرار المعد لتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بوصفها منظمة إقليمية وفقا للفصل الشامن من الميثاق .

وفي نفس الوقت لا يسع الوفد الروسي الموافقة على إدراج صياغة عفٍ عليها الزمن في القرار تتصل بجوهر التسوية في الشرق الأوسط ولا تأخذ في الحسبان حقائق الحياة الجديدة المتمللة بعملية السلام في الشرق الأوسط الاخذه في الظهور ، ونحن نعترض ، بصفة خاصة ، على الأحكام التي تشكل في الواقع محاولة لتشويه الولاية المتفق عليها لمؤتمر مدريد عن طريق إضافة كلمات تشير إلى أن قضية فلسطين هي جوهر التسوية في الشرق الأوسط ، في الوقت الذي تُعدُّ فيه هذه القضية واحدة من المسائل الرئيسية التي تجري دراستها كجزء من عملية المفاوضات في الشرق الأوسط . وبالتالي فإنه لو أجري تصويت منفصل على هذه الصياغة لما كان في وسع الوفد الروسي أن يؤيدها .

السيد مالك (العراق) : لقد موت وفدي لصالح مشروع القرار A/47/L.12 المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وهو قرار كان نؤيده على مر السنين ، ونظراً لأن للعراق موقفاً خاصاً مما يسمى بعملية السلام المتعلقة بالشرق الأوسط والتي وردت الإشارة إليها في الفقرة السادسة من الديباجة ، لذا فإننا نود أن نسجل موقفنا المتحفظ على هذه الفقرة في محضر الجلسة . وكما نتمنى ألا يُقحم هذا الموضوع في مثل هذا القرار كي لا نلجم إلى تسجيل مثل هذا التحفظ .

السيد فايد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني التكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة ، ألا وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والترويج . لقد موتت بلدان الشمال الأوروبي لصالح القرار الذي اتخذه الجمعية العامة على أساس أن العناصر التي تنطوي على آثار سياسية ، ولا مימה الفقرة ٥ ، لاصلة لها بالموضوع ولذلك فهي لا تنال من موقف بلدان الشمال الأوروبي بشأن المسألة المهمونية المشار إليها في القرار .

السيد هاماـدا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد اليابان على دراية تامة بالمزايا القيمة جداً المترتبة على التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب . وبالتالي ترحب اليابان بالتعاون

بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وتأييده تأييده شديدا . وببناء على ذلك صوتت اليابان لصالح مشروع القرار A/47/L.12 . وبذلك تسود اليابان أن تسجل موقفها بشأن الفقرة ٥ من مشروع القرار ، التي تتضمن إشارة إلى بعض قرارات الامم المتحدة التي لم تؤيدها اليابان .

وترغب اليابان أيضا في استرقاء الانتباه إلى الحاجة إلىبذل الجهد للحد من تكلفة هذا التعاون بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب ، نظرا للقيود المالية الراهنة .

السيدة بيرد (استراليا) (ترجمة هجوبية عن الانكليزية) : تأييد

استراليا على الدوام مكوك التعاون الاقليمي والتعاون بين هذه الهيئات والامم المتحدة . ولهذا السبب صوتت استراليا لصالح القرار الذي اتخذه الجمعية الان . بيد أنها نواجه بعض المسؤوليات فيما يتصل بالفقرة ٥ ، التي تشير إلى قرارات للامم المتحدة لم تؤيد استراليا البعض منها .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ ، في الوقت الذي نتفهم فيه الشعور المُعرب عنه ، نرى أن على الامم المتحدة أن توافق على مراجعة الحاجة إلى الجداره والكافأة والاقتصاد عند تعيين الموظفين وينطبق هذا المبدأ على جميع القرارات التي تثار فيها اعتبارات من هذا النوع .

وكتعليق عام ، يأمل وفد بلادي أيضا في أن تبيّن القرارات المتخذة في الجمعية العامة بشأن الشرق الاوسط بشكل عام الحالة الاشد إيجابية الناجمة عن عملية السلام في الشرق الاوسط .

السيد حسن (السودان) : إن وفد بلادي قد صوت لصالح مشروع القرار

A/47/L.12 المعروف "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" ليؤكد موقفاً موحداً للمجموعة العربية تجاه مشروع القرار بشكل عام ، إلا أن لوفد بلادي تحفظاً تجاه الفقرة ٦ من ديباجة مشروع القرار والتي نصها :

"إذ ترحب بعملية السلام المتعلقة بالشرق الاوسط ، التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ ، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين ، لبِ النزاع" .

(السيد حسن ، السودان)

إن تحفظ وفد بلادي تجاه هذه الفقرة ينبع من أنها فقرة أقحمت إقحاما غير موفق في مشروع القرار هذا . إن منظمة الأمم المتحدة لا تلعب أي دور في مباحثات السلام الدائرة حاليا بين بعض الدول العربية وإسرائيل والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، وقد تم إبعاد منظمة الأمم المتحدة عن المشاركة في هذا المؤتمر والمباحثات التي تلتته عمدا وبإصرار من بعض الأطراف المشاركة في المباحثات لاسباب غير مقنعة ولأن إشراف الأمم المتحدة على هذه المباحثات أو المشاركة فيها يعيق تنفيذ مخططات هذه الأطراف في المنطقة . ولذا فنحن لا نرى أي داع لإقحام هذه الفقرة في مشروع القرار هذا ومضمونه التعاون بين المنظمة وجامعة الدول العربية .

إن وفد بلادي يرى أن أفضل إطار لحل النزاع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطينليب النزاع ، حلا عادلا وشاملا ودائما ، إنما يمكن في عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية وإشراف منظمة الأمم المتحدة . ونحن نرى أن آية محاولة لحل هذا النزاع خارج إطار منظمة الأمم المتحدة سوف لا تؤدي إلى حل شامل وعادل و دائم للمشكلة .  
وأرجو تسجيل تحفظ وفد بلادي تجاه هذه الفقرة ، رغم تصويتنا لصالح مشروع القرار بتأييده .

السيد جاكوب (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفدي ضد مشروع القرار الذي أعتمد توا للأسباب التي أوضحتها بجلاء مرارا في بياناتنا السابقة حول هذا الموضوع . وننظرا لأن هذه الأسباب قد ملئت بالفعل ، فلن نكررها من جديد هنا . وفي ضوء المفاوضات الثنائية والمتعلقة بالأطراف الجارية حاليا بين إسرائيل وجيرانها العرب ، وكلهم أعضاء في جامعة الدول العربية ، فإننا نرى من الصحيح ممارسة ضبط النفس في هذه المرحلة .

ومع ذلك ، نود أن نشير إلى الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار ، التي تشير إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ . لقد ومل مؤتمر قمة عمان إلى حد انتقاد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) واتفاقات كامب ديفيد التي تصلح كأساس لعملية السلام الحالية . ومن المؤسف أن القرار يتضمن هذه الاشارة .

(السيد جاكوب ، اسرائيل)

ونود أن نشير أيضاً إلى الفقرة ٥ من المنطوق التي تدعو إلى "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والدولة في الشرق الأوسط". وقد صوتت إسرائيل على الدوام ضد هذه القرارات لأنها لم تكن تشكل أبداً أي أساس حقيقي للتسوية التفاوضية والسلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد دعت إسرائيل دوماً إلى مبدأ المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة يومها السبيل الوحيد للنهوض بالسلام في المنطقة ، والواقع أن عملية السلام الجارية حالياً تقوم على هذا المبدأ .

وفضلاً عن ذلك ، إن الفقرة السادسة من الديباجة ، وإن كانت ترحب بعملية السلام الحالية في الشرق الأوسط ، فإنها تتضمن عبارات تخالف المبادئ الواردة في خطاب الدعوة للجتماع في مدريد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الذي وجهه راعياً المؤتمر . علاوة على أن القرار يتضمن من ناحية إشارات إلى مؤتمر عمان والقرارات المشار إليها ملفاً والمتعلقة بقضية فلسطين والدولة في الشرق الأوسط والمعارضة مع أي مفهوم حقيقي للسلام . ومن ناحية أخرى ، يشير القرار إلى مؤتمر مدريد الذي بدأ عملية السلام الجارية حالياً . ومن هنا فإن القرار يتناقض مع نفسه بشكل واضح . وإننا نود أن ندعو أعضاء جامعة الدول العربية إلى المساعدة على تشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط . واسرائيل من جانبها ملتزمة بأن تبذل كل ما في وسعها لكي تتحقق النجاح للعملية .

السيد تخت روانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : لقد صوتت جمهورية إيران الإسلامية لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا . لكن وفيدي يود أن يبدي تحفظه على الفقرة السادسة من الديباجة تمثيلاً مع موقفنا السابق حول هذا الموضوع .

السيد أدينجي (نيجيريا) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : يؤيد وفيدي جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الأقليمية . ونعتقد أن الأمم المتحدة تحمل في الإطار الحالي مسؤولية تطوير العلاقات الدولية بغية تشجيع المنظمات الأقليمية ، وخاصة عندما تتخذ تلك المنظمات مبادرات تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الأقليميين والتنمية الأقليمية .

ولهذا يأسف وفدي لتفسيبه عند البت في مشروع القرار هذا على نحو لم يكن من الممكن تفاديه . ولو كان وفدي حاضرا ، لكننا قد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار بالتأكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ٢٩ من جدول الأعمال .

#### برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الممثلون أن رئيس الجمعية العامة أعلن في يومي ٥ و ١٤ تشرين الأول/اكتوبر برنامج عملنا المؤقت للجمعية العامة لشهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر والاسبوع الاول من كانون الاول/ديسمبر .

وقد طلب مني الرئيس أن أبلغ الأعضاء بالإضافة والتغييرات التالية بالنسبة لبرنامج عملنا المؤقت .

ستنظر الجمعية صباح يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" بعد الاستماع إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا .

ويوم الجمعة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية في البند ٣٧ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" .

البند ٢٤ من جدول الاعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/463)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.7)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرد تقرير الأمين العام في

الوثيقة A/47/463 .

والمعروف على الجمعية في هذا الصدد مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة

A/47/L.7 . أعطي الكلمة لممثل بيرو لكي يعرض مشروع القرار .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسرني أن أعرض عليكم مشروع القرار "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ، في الوثيقة A/47/L.7 ، الذي قدمته ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

والهدف الرئيسي من مشروع القرار هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتوضيع نطاقه . ويغطي هذا التعاون بالحاجة إلى وضع حلول لمجموعة متباعدة من المشاكل الجديدة ، بما يتماشى مع الرؤية العالمية للأمم المتحدة وكذلك الأسهام المحددة للمجموعات الإقليمية . وبهذه الطريقة ، يسعى مشروع القرار الذي أعرضه الان إلى الأهمام في التطبيق الحقيقي لأهداف الأمم المتحدة في منطقتنا .

إن النظام الدولي الشاهق يضع في منظور جديد الدور الذي تضطلع به آليات التشاور الإقليمية والعمل الجماعي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

إن ظهور اتجاهين في نفس الوقت متعارضين بشكل واضح يجعل من الأكثـر ضرورة التحديد السليم للعلاقة بين المنظمة العالمية والهيئات الإقليمية . من ناحية ، أصبح إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد الدولي عملية لا رجعة فيها ، في حين أن إنشاء التجمعـات الاقتصادية الإقليمية يكتسب الان زخما مستمرا ، من ناحية أخرى . ويتمثل أحد التحديـات الكـبرى التي تواجهـها في القـريب العـاجـل في تطـوـير الخـصـائـص الإيجـابـية لكـلا الـاتـجـاهـين ، بـينـما تـتـحـاـشـ ما يـكـمـنـ فـيـهـماـ مـنـ مـزاـلـقـ ، وـنـحـقـ لـهـماـ النـجـاحـ مـنـ أـجـلـ فـائـدـةـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ كـكـلـ .

وتمـاشـياـ معـ هـذـهـ خطـوطـ ، إنـ الـآـلـيـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ ، مـثـلـ الـمـنـظـمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـأـمـرـيـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ ، حـلـقـةـ الـوـمـلـ بلاـ مـنـازـعـ بـيـنـ الـجـهـودـ الـعـالـمـيـةـ الـتـيـ يـبـذـلـهـاـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ وـالـتـطـبـيقـ الـعـمـلـيـ لـلـتـدـابـيرـ الـتـيـ تـنـشـأـ عـنـ ذـلـكـ . وـفـيـ حـالـةـ أـمـرـيـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ وـمـنـطـقـةـ الـبـحـرـ الـكـارـيـبـيـ ، إـنـ الـمـسـائـلـ الـعـالـمـيـةـ الـمـدـرـجـةـ الـآنـ عـلـىـ جـدـولـ الـأـعـمـالـ الـدـولـيـ الـتـيـ تـدـعـوـ إـلـىـ إـتـبـاعـ نـهجـ جـدـيدـ يـقـومـ عـلـىـ التـعـاوـنـ وـالـفـهـمـ تـجـدـ فـيـ الـمـنـظـمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـأـمـرـيـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ الـوـسـيـلـةـ الـنـمـوذـجـيـةـ لـاـحـراـزـ تـقـدـمـ صـوبـ الـعـمـلـ جـمـاعـيـ الـدـولـيـ .

وفي هذا السياق ، ينبغي للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كحتمية تاريخية في ظل رؤية متكاملة تجاري روح العصر ، أن تعمل على تيسير وحفز جهود دولها الأعضاء من أجل تحقيق التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي الرامي إلى تعزيز إقامة اقتصادات قوية مزدهرة ، وتوسيع نطاق التجارة والنهوض بالاستثمار . وبهذه الطريقة ستتمكن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أن تصبح منطقة التقاء وتتجدد وتنشط للاتجاهات العالمية الاقتصادية والمالية ، بما يتفق مع الروح الخلاقة لميثاق المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وظروف التكافل العالمي هذه تبرز بشكل خاص الحاجة إلى موافلة تدعيم حلقات الوصل التي تبعث النشاط في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

وفي ديباجة مشروع القرار المعروض أمام الجمعية للنظر فيه ، ترد إشارة خاصة إلى الأنشطة العديدة المختلفة التي تتطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إتفاقاً مع مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، إلى قيام المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أيضاً بتنفيذ البرامج ذات الأولوية من أجل التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة .

ومنطق مشروع القرار يحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام ، ويحيط اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة وتكثيف ما يقومان به من أنشطة التنسيق والدعم مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ويحيط أيضاً الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على تكثيف تعاونها مع أنشطة هذه الهيئة القليمية . ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يقيما معاً تنفيذ الاتفاق المبرم مؤخراً ، وأن يقدموا تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

ويحيط أن مشروع القرار هذا يخلو من أي عناصر خلافية ، وبما أنه يجسد أيضاً آمال بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في زيادة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، فإن وفد بيرو يأمل ،

بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، الذين يشملون جميع الدول الاعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت .

السيد كامبوي (شيلي) (ترجمة هجوية عن الإسبانية) : أود أولاً أن أعرب

عن ارتياح وفدى شيلي لأن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين يتناول مرة أخرى البند الهام للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والهيئات القليمية . وسوف ننتظر صباح اليوم في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ومؤسسات المجموعات القليمية الأخرى .

وقد ذكرنا من قبل في مختلف المناسبات والمحافل ، فإن بلدي يرى أن من الأهمية القصوى أن نعزز الهيئات القائمة التي لديها الخبرات القيمة ، والأفراد الفنيون المدربون ، ومجموعات من المعلومات ، وتاريخ مميز . وفي نفس الوقت ، أعربنا عن الحاجة إلى اقامة حلقات وصل بين المنظمات القليمية ومنظمة الأمم المتحدة بهدف استخدام مواردها على نحو فعال ، وبالتالي زيادة فعالية الهيئات الدولية .

وإذ تضع شيلي هذه الاعتبارات نصب عينيها انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الذي عرضه موثل هندوراس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية . وفي هذا السياق ، نرحب بالقرير الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/47/498 ، والذي يتضمن معلومات مفصلة عن الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف وكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية .

وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يركز الأضواء على حقيقة مفادها أن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورتها الثانية والعشرين التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام في جزر البهاما ، اتخذت قراراً مماثلاً أعربت فيه عن ارتياح أعضائها للجهود التي قامت بها المنظمتان ، وطلبت إلى أمين عام منظمتنا القليمية أن يواصل تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة .

ويسعدنا أن نرى نفس هذه العناصر بعينها وقد تجسست في مشروع القرار المعروض الان . أمام المنظمة العالمية . ونحن نرى أن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ينبغي زيارتها فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلام وحفظ السلام ، وفيما يتعلق في المقام الأول وبصفة خاصة بتعزيز المنظمة الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، وكلها أمور توليها حكومتي أولوية عليها .

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، أعرب وفدي عن تأييده في العام الماضي لشروط الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وكما أشرنا آنئذ ، فإن من شأن هذا الالتزام أن ييسر فتح قنوات جديدة لتوسيع نطاق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج منطقتنا إليها أشد الحاجة وأن يعزز مبادرات أخرى من شأنها أن تلزم المنظمتين بالعمل معاً .

(السيد كامبوبى ، شيلى)

ووفقا لاحكام القرار ١٢/٤٦ قدم الامين العام تقريرا شاملا عن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، بالإضافة الى امور أخرى طالب بها ذلك القرار .

ويود وفدي أن يشكر الامين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/47/463 الذي يعرض بالتفصيل برامج التعاون التي نفذت بالفعل ويشير الى التقدم المحرز في بناء الروابط بين المنظمات الاقليمية والمنظمات العالمية . ونعتقد أن التقرير يتفق تماما مع متطلبات القرار الذي اتخذه الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين المعقدة في عام ١٩٩١ .

ونلاحظ بارتياح أن برامج التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تزايدت في الاونة الاخيرة . ووفقا للتقاليد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بدور أساسى في تحقيق هذا الهدف ، إننا نتحتاج الى الآجهزة الأخرى في منظمة الامم المتحدة ، وبصفة خاصة برنامج الامم المتحدة الانمائى ، أن تتتابع وتكتفى تأييدها للانشطة التي تتطلع بها الامانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأن تتعاون معها .

وعندما نتكلم عن الدورة الأخيرة للجمعية العامة فإننا نشير أيضا الى برنامج تضطلع به منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ويشارك فيه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بجولة أوروجواي التي أوصت على الاكتمال .

وبهذه المناسبة ، ونظرا للخبرة الناجحة المكتسبة في ذلك البرنامج ، فإن وفدي يؤيد البرنامج الجديد للتعاون التقنى المعنى بالتجارة والعلاقات التجارية الدولية من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسمى "LATINTRADE" والمشار اليه في الفقرة ٤٣ من التقرير (A/47/463) . هذا البرنامج سينفذ تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بحسب ما يسنده من برنامج الامم المتحدة

الانمائي وكذلك ، في ضوء الخبرة المكتسبة ، بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، والرابطة الإيبيرية الأمريكية لغرف التجارة التي تمثل القطاع الخاص .

وبالتالي فإن بلادي شيلي قررت الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/47/L.7 الذي تولى عرضه للتو ممثل بيرو ، ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة هذا القرار بتوافق الآراء .

السيد فييهان (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسعد وفد المكسيك أن يشارك في مناقشة هذا البند الهام لمنطقة أمريكا اللاتينية والカリبي ولهذه المنظمة . ونظراً للحالة غير المستقرة في الاقتصاد العالمي ، تواجه أمريكا اللاتينية مرة أخرى تحديات رئيسية . إن الاتجاه الصاعد الذي سجلته منطقتنا في السنتين الماضيتين بدأ في التباطؤ . وهذا يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن أن يستمر وبالتالي عن اتجاه الجهد العديدة التي بذلت في العمل .

إن التأكل المبكر في المكاسب التي تحققت يرجع إلى حد كبير إلى عناصر خارجية . ولا يبدو أن المناخ الاقتصادي الدولي مؤات لحدوث تطور في اقتصاد أمريكا اللاتينية . فبعد عقد من الشدة امتنبطة بلدان المنطقة سيادة قصيرة الأمد للتكييف والإصلاح الاقتصادي كان من الصعب على أي بلد متقدم النمو أن ينتهجها . إن حتمية المشاركة في نظام عالمي دينامي متكافل خلقت آفاقاً مشجعة فيما بينها .

وفي هذا السياق ، أولينا اهتماماً خاصاً للسياسات التي ترمي إلى التجارة الحرة اعتقاداً منا بأن هذا القطاع يضطلع بدور هام في تعزيز النمو . ومن بين المخاطر العديدة التي تواجه اقتصادنا الإقليمي ، نود أن نلقي الضوء على المخاطر التي يفرضها هذا القطاع .

منذ أكثر من ست سنوات تعمل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بعزم للتوصل إلى نظام تجاري موحد لا يتضمن فقط تبادل السلع ، ولكن أيضاً تبادل الخدمات ، نظام يعود بالفائدة على جميع الأطراف . وتواجه هذه التجربة تحديات ضخمة . ويتعين على الأطراف المعنية أن تبذل جهداً جاداً لكسر حالة الجمود والتحرك

الى الامام في المفاوضات . التي تعتبر الاداة الرئيسية للمستقبل الاقتصادي ليس فقط لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ولكن أيضا للعالم باكمله .

وخلال ١٧ عاماً من إنشاء المنظمة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اضطلمت هذه المنظمة بدور حفاز هام في عملية التكامل الاقليمي . إن عمله المتمثل في توفير التحليلات وتعزيز الجهد المشتركة أهمهم في تقرير جميع بلدان هذه المنطقة النامية . وسهلت المنظمة عن طريق محافلها الخاصة بالتشاور والتنسيق ، عملية اعتماد مواقف توافق الاراء حول قضايا لها أهمية كبيرة لبلادنا ، ويسرت تعريف المشكلات التي تهم مجتمعاتنا وايجاد حلول لها .

ويسعدنا أن نلاحظ أن تقرير الامين العام عن هذا البند يبيّن أن العلاقات بين المنظمة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية قد اتسعت وتعتمدت في الشهور الـ ١٢ الماضية . ونحن نرحب بحقيقة أن عدداً متزايداً من الوكالات في المنظمة شارك في هذه الأنشطة .

نود بصفة خاصة أن نركز الانتباه على العمل المثير المكتوف الذي شاركت في القيام به المنظمة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وفي هذا الصدد فإن الأولوية التي أعطيت للمسائل الاجتماعية في المنطقة - عن طريق اجراءات محددة مثل انشاء شبكات لبنيوک المعلومات في هذا الصدد - تسهم ليس فقط في إشارة الوعي بشأن هذه المسائل ولكن أيضاً في توفير الامان لاعتماد السياسات والتدابير السليمة .

إن هذا العمل المثير يتم بالتعاون مع مجموعة من الوكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي يقوم بدور رائد في التعاون التكنولوجي في منطقتنا . ويجري في الوقت الراهن بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي اجراء تحليل لمشروع يغطي أنشطة لها أهمية كبيرة لبلدان منطقتنا ، وذلك بغية ادراجه في الدورة البرنامجية الخامسة .

نود أياها أن نشير إلى وسائل الاتصال والتعاون التي اقيمت مع هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تتناول مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

وفيما يتعلق بأمور السكان تبذل كذلك جهود إيجابية للاشتراك النشط في الأعداد للمؤتمر العالمي المعنى بالسكان والتنمية المزمع عقده . ونحن نرحب كثيراً بهذا المؤتمر .

إننا نعتقد أن التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وهذه المنظمة له أهمية خاصة ، نظراً لفترة الانتقال التي تمر بها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . ومن الضروري أن يتسع نطاق هذا التعاون وأن يتعزز لأنه إسهام مباشر ليس فقط في الجهود الرامية إلى التكامل في المنطقة ، ولكن أيضاً في برامج تعزيز وحفز التنمية والنمو في بلداننا .

هذا هو الهدف من مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة الذي شارك وفدي في تقديمه .

السيد هرثانديز (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في عام ١٩٧٥ اجتمع ٢٥ بلدا من منطقة أمريكا اللاتينية والカリبي في العاصمة لتأسيس هيئة دائمة لتنسيق المواقف الإقليمية بشأن مختلف المسائل التي تواجهها البلدان خارج المنطقة والمنظمات الدولية . كما قررت هذه البلدان - التي أصبح عددها الآن ٣٦ بلدا - ان تقوم هذه الهيئة بتنظيم التعاون بين بلدان المنطقة . لقد شكلت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باعتبارها الهيئة الأولى والعلية لمنطقة أمريكا اللاتينية والカリبي ، لتلبية حاجة المنطقة برمتها الى بلوغ طاقتها بتحديد هويتها الخاصة بها . وقد ملت الفراغ الموجود في هيكل العلاقات داخل منطقة أمريكا اللاتينية والカリبي ، إذ انه لم تكن هناك هيئة إقليمية موثوقة بها لتمكن بلدان المنطقة من مناقشة مواقفها واتخاذ قرارات جماعية دفاعا عن مصالحها الخاصة .

صحيح أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة غير متجانسة جدا ، وأن الظروف في كل بلد مختلفة ، وأن اختلافات في الحجم ملحوظة قائمة بين بلدانها ، وأن الهياكل الاقتصادية وكمية البضائع والخدمات المنتجة متنوعة جدا . و صحيح أيضا أن بلدان المنطقة ضعيفة بقدر أو باخر تبعا لموقعها الجغرافي . بيد أنها تتشاطر في علاقاتها الخارجية الاقتصادية والسياسية ، عناصر توحد بينها أكثر مما تفرق ، كما يتجل في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، التي يستفيد أعضاؤها من تلك العوامل الموحدة ليعملوا متضافرين في حل المشاكل التي تزعجهم .

إن حساسية وفعالية أي جهاز دولي يمكن تحديدها بجملة أمور منها سرعة وسلامة الإجراءات التي يتخذها بند أو مشكلة أو نقطة ذات اهتمام خاص ، في طريقه أو طريقها إلى جدول أعمال ذلك الجهاز وبرنامجه عمله . وإن موضوعات مثل الأمن الاقتصادي ، والعدوان الاقتصادي ، ومشاكل الدين الخارجي ، بالإضافة إلى البنود الجديدة ، مثل الوضوح في البيانات الدولية والتجارة الدولية في الخدمات ، يمكن تناولها بسرعة ، كما تبين مرارا وتكرارا ، عندما تكون بالغة الحيوية وبحاجة إلى إجراء عاجل . وإن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باللغة الحساسية وتتمتع بالكفاءة ، وهي أيضا نزيهة وتسودها الديمقراطية عموما .

(السيد هرنانديز ،  
الجمهورية الدومينيكية)

ولهذا ، قدمت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إطاراً واقعياً لتمكين منطقتنا على خلق حقائق جديدة وبعث حياة جديدة في العلاقات داخل المنطقة . وقد كانت السمة الدائمة لإجراءاتها المتعددة الجوانب صياغة مبادئها الأساسية - المساواة ، والسيادة ، والتضامن والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، على أساس الاحترام الكامل للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اختارتها الدول والشعوب نفسها بحرية - تلك المبادئ التي خلقت المنظمة وكانت لا تزال سبب وجودها .

وتوجد اليوم ، كما لم يكن الحال من قبل ، شقة بان بلدان أمريكا اللاتينية والカリبي أحرزت تقدماً على طريق التنمية ، ولكنها اكتشفت إنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الواقع وبين تطلعاتها المشروعة وامكانياتها التي لم تتحقق . لقد وضنا ثقتنا في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منذ وجودها . وتحاول المنظومة تحقيق تطلعاتنا المشروعة تلك وإمكانياتنا الإقليمية غير المحققة . وفي ضوء كل ذلك . وانطلاقاً من الحاجة إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وفقاً لما يقوله الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" بشأن التعاون مع الترتيبات الإقليمية ، لا يؤيد وفدنا مشروع القرار A/47/L.7 فحسب ، ولكنه يشارك أيضاً في تقديمه ، شقة منه في أن التعاون بين المنظمتين لن يستمر فقط ، بل سيزداد يوماً بعد يوم ..

السيدة روكلفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في نيسان/أبريل الماضي ، أبلغ الرئيس بوش محفل الأمريكتين ، وهو مجموعة مكونة من ٤٠٠ رجال الأعمال من الأمريكتين الشمالية والجنوبية ، إن شعب الأمريكتين يسير على الطريق الصحيح .

"الخلق شيء لم تشهده الإنسانية : عالم نصف الكرة الغربي المتحrir والديمقراطي تماماً الذي يعيش في رخاء يتدفق من التجارة الحرة" .

إن الولايات المتحدة ، كعضو إقليمي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، لها مصلحة في تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة

والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ونعتقد أن هذا التعاون سيزداد إيمانه فيما يسمى "ثورة ماماتة" تكتسح اقتصاد المنطقة . إن التقدم الاقتصادي الذي يحب أمريكا اللاتينية من براشن عقد من الديون وهروب رأس المال والركود ، يرقى في الواقع السعاف ثورة حقيقة غير معلنة . وقد كان هذا نتيجة أعمال القيادة السياسية الشجاعة والحكمة الاقتصادية السائدة في كثير من العوامل اللاتينية .

لقد أصدر الرئيس بوش مشروعه "مبادرة من أجل الأميركيتين" لدعم هذا الالتزام الذاتي بإيجراء الإصلاحات المحفزة لاقتصاد السوق والتي تعهد بها زعماء أمريكا اللاتينية وفي التجارة ، تتحرك المبادرة سبب خلق نظام تجاري متعدد يخلو من الحواجز في نصف الكره الغربي . وفي الاستثمار تشجع الاستثمار بالأسهم والسنداً وإعادة رأس المال الهارب ، الذي سيكون نموذج التمويل المفضل في المستقبل - بدلاً من القروض التي تخلق مزيداً من الدين . وفيما يتعلق بالدين الخارجي ، شهدت المنطقة بالفعل خفض ٢٦٢ مليون دولار أمريكي في دين المعونة الغذائية ، في جملة أمور . إن مشروع المبادرة من أجل الأميركيتين عنصر ثابت في العلاقات الاقتصادية داخل المنطقة ، ونطلع إلى المشاركة المستمرة من جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وجميع الأطراف في إمكانياتها ونجاحاتها .

هذه "الثورة الماماتة" التي أشرت إليها تدفع بلدان أمريكا اللاتينية سبب النمو وإمكانيات الرخاء من خلال اقتصاد السوق . إن أمريكا اللاتينية تخرج من الأزمة الاقتصادية الخاصة بالثمانينيات بآفاق متزايدة للنمو الاقتصادي المستدام والمجتمعات الديمقراطيّة المستقرة التي تتاح فيها فرص أوسع للمشاركة لمختلف فئات السكان .

وقد نما إجمالي الانتاج المحلي الحقيقي للمنطقة بما يقدر بـ ٢,٨ في المائة في ١٩٩١ ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ . وقد انخفض التضخم بمقدار الثلثين ، بينما تضاعفت الاحتياطيات الرسمية . وتترفع هذه الأرقام المنطقة بدرجة عالية جداً فيما بين المناطق التي تشكل الاقتصاد العالمي .

ترحب الولايات المتحدة في وجود تعاون متزايد فيما بين اللجنة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية ، مثل المنظمة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية . من أجل مواصلة السعي نحو تحقيق النمو من خلال اقتصاد السوق في المنطقة . إن أمريكا اللاتينية أصرع سوق إقليمية في النمو لصادرات الولايات المتحدة ، وقد كانت هذه الصادرات في عام ١٩٩١ أكثر من ضعفها في عام ١٩٨٦ . وفي المقابل ، أصبحت أمريكا اللاتينية منطقة جذابة للغاية للاستثمار المباشر من جانب الولايات المتحدة ، الذي تضاعف فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . وتدخل البلدان اللاتينية على نحو متزايد في أسواق رأس المال بحثاً عن تمويلات جديدة وشهدت في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣ زيادة قدرها عشرة أمثال تدفقات رأس المال الخام الجديد - من ٤ بلايين دولار أمريكي إلى ما يقرب من ٤٠ بلايين دولار أمريكي .

إن مشروع القرار المعروض علينا يحث على تقديم الدعم المستمر من جانب اللجنة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة للتعاون مع المنظمة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية . ومتكتسي اللجنة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهمية جديدة ، لسبعين قوبيين للغاية : إن النمو الاقتصادي الإقليمي ينبغي بالحيوية ، وإن إصلاحات الأمين العام يرجح أن تنطوي باللجان الاقتصادية الإقليمية وظائف أكثر من ذي قبل . وسوف تعمل اللجنة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديد فرص أكثر للنمو الاقتصادي وعلى المساعدة في تحقيق تلك الفرص . ولهذا ، ينبغي أن تعمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى ، مثل المنظمة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية ، في السعي إلى تحقيق هذا الهدف على نحو فعال .

وقد أمعن وفد بلدي أن يشارك في القرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوافق الآراء في أبريل/نيسان الماضي وعنوانه "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي : دور ووظائف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" . وأيد الرأي بقيام الحاجة إلى إعادة هيكلة وانعاش منظومة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمفهوم مستمرة ، وتعهد بالتزامات ملزمة في هذا الصدد . وجرى ذلك بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٥/٤٦ . وقد طلب ذلك القرار أن تتمكن اللجنة ، بالإضافة إلى اللجان الإقليمية الأخرى ، من الاضطلاع بدورها الكامل تحت ملطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تعزز فعالية اللجنة .

ويرى وفد الولايات المتحدة أن اتجاه قرار إصلاح اللجنة يؤكد أهمية التحرير الاقتصادي وإصلاح السياسة . والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية يجب أن ينتفع انتفاعاً تاماً بهذا القرار وبالجزء ذي الصلة من تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة والوثيقة المعروفة "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي : دور ووظائف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" . وهذا الاتجاه يبشر بنهج تعاوني مفيد للتعاون بشأن اعتماد التحرير الاقتصادي وإصلاح السياسة في بلدان المنطقة .

وبازدياد التعاون بين اللجنة والمنظومة يشق وفد بلدي في أن بلدان أمريكا اللاتينية التي تتحرر متزدهر في اتجاهها الجديد صوب بناء الديمقراطية وتطوير الأعمال الحرة وحماية القانون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الان في مشروع

القرار A/47/L.7 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار A/47/L.7 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.7 (القرار ١٣٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢ المؤرخ ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، أعطي الكلمة الان لمراقب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

السيد دي روخي (المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الأمانة الدائمة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، أود أن أعرب عن تقديرى العميق للدول الأعضاء في هذه الجمعية على القرار الذي اتخذ للتو ، وبصفة خاصة لوفود بيرو وبلدان أمريكا اللاتينية والカリبي الأخرى التي قدمته ، وللوفود التي أيدته .

وكما يرد في القرار ، فإننا نرى أنه ميساعد على زيادة وتكثيف أنشطة التنسيق والدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظومة ، التي يوضح تقرير الأمين العام (A/47/463) بجلاء أنها أنشطة متعددة بالفعل . الواقع أنه منذ توقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين في تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي واتخاذ القرار ١٢/٤٦ الذي أعيد تأكيده اليوم ، ونحن نشهد نمواً مكثفاً في الأنشطة التعاونية والمساعي المشتركة من خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارات الأمانة المختلفة في نيويورك ، بالإضافة إلى المنظمات والوكالات المتخصصة الأخرى داخل المنظومة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمندوب الدولي للتنمية الزراعية ، ومعهد أمريكا اللاتينية للخطيط الاقتصادي الاجتماعي ، وجامعة الأمم المتحدة .

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أشار إليه القرار إشارة خاصة ، يسعدنا القول بأن النمو النهائي للبرنامج الجديد للدعم الإقليمي للمنظومة سيسلم في الأسبوع المقبل ، ملائماً بذلك توقيت حلقة البرمجة الخامسة . والوثيقة موضوع مشاورات مكثفة تجري بالفعل بين مكتب أمريكا اللاتينية للبرنامج والأمانة

(السيد دي روخاني ، المنظومة  
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)

الدائمة للمنظومة . وبالتالي ، نأمل أن تعتمد وتنفذ بسرعة كبيرة عن طريق التأييد الكامل من حكومات المنطقة .

ومجلس أمريكا اللاتينية ، وهو أعلى جهاز في منظمتنا ، عقد جلسته السنوية العادية الثامنة عشرة قبل أربعين قليلة وأصدر مجموعة من القرارات توضح أن بلدان أمريكا اللاتينية والカリبي لا تزال تأمل في أن توافق المنظومة جهودها في مجال الديون ، والتمويل ، والتجارة الخارجية ، والتكامل الإقليمي ، والبيئة والتنمية ، والتصنيع والتكنولوجيا ، والتنمية الاجتماعية ، وهي بنود لها أولوية أيضا في جدول أعمال الجمعية .

وقد أعربت الوفود التي حضرت جلسة مجلس أمريكا اللاتينية أيضا عن الاهتمام الكبير الذي تعلقه حكوماتها على عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، التي ركزت عليها الجمعية العامة اهتمامها في دورتها الحالية وطلبت من الأمانة الدائمة أن تتبعها عن كثب مع الوفود في نيويورك .

وقرر المجلس أيضا أن يوصي الأمانة بالامتثال في تقديم التأييد والمساعدة التقنية للذين تتطلبهم الدول الأعضاء في المنظومة ، والتعاون معها في الجهود المبذولة لرسم استراتيجية للمعمل على المدى القصير في كل المحافل الاقتصادية الدولية .

وميكون السيد ملفادور أريولا ، الأمين الدائم للمنظومة ، في نيويورك في الأسبوع القادم ليناقش مع الأمين العام طرق ووسائل تنفيذ القرار الذي اتخذ الان وليجتمع أيضا بالمسؤول عن الادارة وغيره من المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة المواضيع المتعلقة بالبرنامج الإقليمي الجديد . وسيفتتح فرصة هذه الزيارة لكي يجري مشاورات مع وفود دول المنطقة وغيرها من البلدان التي تهتم بأعمال المنظومة في المواضيع الرئيسية التي تعمل فيها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وكما قلت ، فإن الجمعية العامة تنظر في كثير من هذه المواضيع في

(السيد دي روخان ، المنظومة  
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)

الوقت الحالي . وسيناقشه السيد أريولا أيضاً أنشطة الدعم التي متواصل الأمانة الدائمة تقديمها إلى الوفود التي تطلبها والتي تهتم بعملنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نختتم بذلك المرحلة الراهنة من نظرنا في البند ٣٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠